- السنة: الأولى ليسانس.

- المقياس: فقه اللغة.

- محاضرة.

- المجموعة الثالثة(3).

- أ/د . موسى شروانة.

فقه اللغة- نظري:
مج:(03)

نظريات نشأة اللغة الإنسانية:

تعرضت اللغة التي يستعملها الإنسان في تواصله مع أفراد مجتمعه، ومنها اللغة العربية إلى عدد من التفسيرات في أصل نشأتها. وعرفت هذه التفسيرات بنظريات نشأة اللغة. وقد أولى البحث اللغوي العربي القديم عنايته بهذه القضية.
فابن فارس المتوفى سنة (395هـ) بدأ كتابه(الصاحبي)بالحديث عن أصل نشأتها، وخصها ابن جني المتوفى سنة(392هـ) في كتابه(الخصائص)بحديث حاول فيه أن يقدم تفسيرات لنشأتها وكذلك فعل السيوطي المتوفى سنة(911هـ)في كتابه(المزهر في علوم اللغة وأنواعها).وأهم هذه النظريات هي نظرية التوقيف،ونظرية الاصطلاح ونظرية المحاكاة،وسوف نتناول هذه النظريات الثلاث تباعا فيما يلي:

1- نظرية التوقيف:
هذه النظرية ترى أن اللغة نشأت عن طريق التوقيف أو الإلهام بمعنى أن الله تعالى هو الذي أوحى إلى آدم عليه السلام بهذه اللغة وذلك في قوله تعالى في سورة البقرة- آية 31:" وعلم آدم الأسماء كلها"وقد قال بهذه النظرية أحمد بن فارس في كتابه(الصاحبي) في باب خاص جاء عنوانه في شكل سؤال على هذا النحو:

باب القول على لغة العرب
أتوقيف أم اصطلاح؟

ثم أجاب عن السؤال بالقول: أقول إن لغة العرب توقيف. وهذه هي خلاصة ما ذهب إليه من أن الله تعالى هو الذي أوحى إلى عباده باللغة، ولا شأن للإنسان فيها. وقد اعتمد في هذا على عبد الله بن عباس المتوفى سنة (68هـ) في شرحه للآية الكريمة السابقة بقوله:
" فكان ابن عباس يقول: علمه الأسماء كلها وهي هذه الأسماء التي يتعارفها الناس من دابة وأرض وسهل وجبل، وحمار، وأشياء من الأمم وغيرها".

2- نظرية الاصطلاح أو المواضعة:
يذهب بعض علماء اللغة في التراث العربي إلى أن الأصل في نشأة اللغة هو الاصطلاح وليس التوقيف كما رأينا عند أحمد بن فارس. وهذا الرأي يقول به ابن جني المتوفى سنة(392هـ) في كتابة (الخصائص) وجاء فيه:
هذا موضع محوج إلى فضل تأمل، غير أن أكثر أهل النظر على أن أصل اللغة أنما هو تواضع واصطلاح، لا وحي (وتوقيف) إلا أن أبا علي رحمه الله قال لي يوما: هي من عند الله، واحتج بقوله سبحانه:" وعلم آدم الأسماء كلها".
ويتضح لنا من هذا النص أن ابن جني يرى أن الأصل في نشأة اللغة هو الاصطلاح أي اتفاق الناس فيما بينهم عليها لتكون أداة للتواصل والتفاهم، وليس أصلها الوحي أو التوقيف ولكن ابن جني عرض لرأي أستاذه أبي علي الفارسي الذي ذهب فيه إلى أن أصل اللغة وحي وتوقيف عندما أشار إلى الآية الكريمة السابقة: "وعلم آدم الأسماء كلها" مما يوحي لنا بأن رأي ابن جني يتعارض مع رأي أستاذه غير أنه سرعان ما استدرك بالإشارة إلى أن أستاذه كان يقول أيضا بالاصطلاح والمواضعة بقوله:

"وكان أبو علي رحمه الله أيضا قال به في بعض كلامه".
وهذا يشير إلى أن ابن جني كان يأخذ بنظرية المواضعة أو الاصطلاح ويميل إليها أكثر من القول بنظرية الإلهام أو الوحي.

3- نظرية المحاكاة:

يعتقد كثير من علماء اللغة أن الأصل في نشأة اللغة هو المحاكاة ويقصدون بها محاكاة المسموعات بأشكالها المختلفة في الطبيعة والحياة.ومن الذين يقولون بهذه النظرية في التراث العربي القديم، ابن جني(392هـ)، والثعالبي(ت429هـ).
فابن جني خصص لها حيزا من كتابه(الخصائص) عرض فيه رأي العلماء في هذه النظرية بدأه بقوله:" وذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعات" وقد ضرب أمثلة على هذه المحاكاة بذكر طائفة من الأصوات التي جاءت محاكاة للطبيعة سواء ما تعلق منها بأصوات الحيوانات التي تمثل الجانب الحي فيها أم بالأصوات الجامدة أو الميتة.
ففي الجانب المتعلق بالطبيعة الحية فقد ذكر منها ما يلي:

-الشحيج وهو صوت الحمار.
- النعيق وهو صوت الغراب.
- الصهيل وهو صوت الفرس.

أما الجانب الآخر الجامد فقد ذكر منها:
- الدوى هو صوت الريح.
- الحنين هو صوت الرعد.
- الخرير هو صوت الماء.

وقد جاء هذا في قوله:
"إنما هو من الأصوات المسموعات كدوىالريح، وحنين الرعد، وخرير الماء، وشحيج الحمار، ونعيق الغراب، وصهيل الفرس...".
وبعد أن عرض هذه الأنواع من محاكاة الأصوات علق عليها بقوله:
"وهذا عندي وجه صالح، ومذهب متقبل".
ومعنى هذا أن ابن جني يوافق مذهب(البعض فيها)وهذا المذهب يتعارض مع رأيه القائل بنظرية المواضعة والاصطلاح حين وصفها بأنها تمثل الأكثرية بقوله:"إن أكثر أهل النظر...".
والواقع أن ابن جني ليس متناقضا في القول بالنظريتين؛ لأن نظرية المواضعة والاصطلاح تمثل الأغلبية عند علماء اللغة في مقابل القول بالوحي والتوقيف، أما نظرية المحاكاة فهي تنسجم مع نظرية المواضعة والاصطلاح، بل إنها تكملها من حيث إن نظرية المحاكاة هي جزء من نظرية المواضعة والاصطلاح التي تمثل الكل. ومن ثم فهما يتكاملان ولا يتعارضان.
هذا هو رأي ابن جني في قوله بنظرية المحاكاة. أما رأي الثعالبي فلا يختلف عنه؛ لأنه يقول أيضا بهذه النظرية، ولكنه يختلف عنه في أنه لم يعرض وجهة نظره فيها كما عرضها ابن جني، وإنما اكتفى في كتابة(فقه اللغة و سر العربية) بعرض الأمثلة عليها وهي أكثر من أمثلة ابن جني فيها حيث اشتمل بعضها على أصوات الحيوانات كما فيما يلي:

- غاق وهو صوت الغراب.
- الطقطقة وهي صوت حوافر الخيل.
- حبطقطق وهو صوت جري الفرس.

كما اشتملت الأمثلة الأخرى على محاكاة الطبيعة العامة الجامدة مثل:
- الطاق وهو صوت الضرب.
- الدقدقة وهي صوت الدق.
- غِق وهو صوت غليان القدر.

ولا يقول ابن جني والثعالبي بهذه النظرية فقط، وإنما هناك بعض علماء اللغة من يشاطرهما الرأي فيها، ويضربون لها أمثلة بصوت الكلب(هَوَ هَوْ) وصوت الهرة(نَوْ نَوْ) إلى غير ذلك، ولكنها نظرية ضعيفة لا تلقى رواجا كبيرا لدى دارسي اللغة ولذلك قال عنها الدكتور عبد الصبور شاهين:
" ومن الممكن اعتبار هذا الجانب من الكلمات بداية معقولة النشأة، لولا أن عدده قليل في اللغات المختلفة، بحيث لا يكاد ينهض بتفسير هذه الظاهرة المعقدة".

الألـــفاظ ودلالاتهـــا.

- أشكال العلاقة بين الألفاظ ودلالاتها:

اللغة أصوات كما قال علماء اللغة والباحثون فيها منهم ابن جني في تراثنا اللغوي في القرن الرابع الهجري. وقد درس تحت هذا المفهوم كثير من قضاياها كما عولج فيها العديد من مسائلها وظواهرها منها ما عرف بعلاقة اللفظ بمدلوله بأشكاله المختلفة، وفيما يلي عرض لبعض هذه العلاقة:

1- العلاقة بين صوت الكلمة ومعناها:

أدرك القدماء من اللغويين العرب العلاقة بين صوت الكلمة ومعناها، وكانت لهم فيها وقفات تحليلية لغرض توضيحها وتأكيدها. ويعد الخليل بن أحمد (ت175هـ) واحدا من أبرز هؤلاء اللغويين العرب في مرحلة مبكرة من التأسيس للدراسات اللغوية، ثم توالت بعده محاولات جادة لبحث هذه العلاقة. وكانت محاولات ابن جني من أكثر هذه المحاولات نضجا. وهي تعد في الحقيقة امتدادا لجهود الخليل ولغيره، وقد أشار السيوطي (ت911هـ) إلى هذا بقوله:
" وقد عقد ابن جني في الخصائص بابا لمناسبة الألفاظ للمعاني وقال:
أعلم أن هذا موضح شريف لطيف، وقد نبه عليه الخليل وسيبويه وتلقته الجماعة بالقبول والاعتراف بصحته". قال الخليل: كأنهم توهموا في الجندب استطالة ومدا فقالوا: (صر) وفي صوت البازي تقطيعا: فقالوا: (صرصر).
ويواصل شرح هذا الكلام بقوله:
" ويعني هذا أنه آلتفت إلى وجود صلة بين صوت الجندب والفعل الذي يدل عليه(صر). وبسبب تشابه صوت البازي وصوت الجندب مع وجود اختلاف في الكيفية، جاء الذي يصف صوت البازي مضعفا:(صرصر) ".
وقد مر عرض كثير من الأمثلة عن هذه العلاقة عند الحديث عن نظريات نشأة اللغة. ومما يمكن الاستدلال به على هذه العلاقة أيضا قولهـم: خضم،
وقضم، فالخضم لأكل الرطب كالبطيخ، والقثاء وما كان نحوهما من المأكول الرطب. والقضم للصلب اليابس نحو قضمت الدابة شعيرها ونحو ذلك.

2- العلاقة بين اللفظ ومدلوله في تكرار الصوت:

تعتبر العلاقة بين اللفظ ومدلوله في هذا الجانب شكلا من أشكال العلاقات المتعددة بين اللفظ ومدلوله. ولهذا يمكن اعتبارها امتدادا للأولى، ولكنها علاقة من نوع آخر حيث يظهر فيها تكرار بعض الأصوات في صيغة معينة. ولهذا التكرار دلالة ليست كغيرها من الدلالات التي

يتكرر فيها هذا الصوت. وقد حظي هذا الجانب من البحث باهتمام علماء اللغة منهم ابن جني حيث قال:
" وقد وجدت أشياء كثيرة من هذا النمط: من ذلك: الرباعية المضعفة تأتي للتكرير نحو: الزعزعة، والقلقلة والصلصلة (صوت الطين اليابس) و(القعقعة) (ترجيع الصوت). وقال مرة أخرى موضحا: من ذلك أنهم جعلوا تكرير العين يقصد عين(فعل) في المثال دليلا على تكرير الفعل، فقالوا: كسَّر، وقطَّع، وفتَّح وغلَّق. فأقوى اللفظ ينبغي أن يقابل قوة الفعل، والعين أقوى من الفاء واللام وذلك لأنها واسطة لهما.

3- العلاقة بين اللفظ ومدلوله في الصيغة:

تتميز اللغة العربية بخصائص عديدة. من هذه الخصائص أنها لغة اشتقاقية. ومعنى هذا أن لكل صيغة اشتقاقية فيها دلالة معينة. وقد أولى علماء اللغة عنايتهم بهذه العلاقة في تراثنا اللغوي منذ أن بدأ البحث اللغوي في القرن الثاني الهجري كما سبقت الإشارة إلى ذلك عند الحديث عن العلاقة بين صوت الكلمة ومعناها. ومن الأمثلة التي تتردد في كتب هؤلاء العلماء في العلاقة بين اللفظ وصيغته قولهم: (الفعلان) إنها تأتي، لتدل على الاضطراب والحركة نحو النقزان (الوثوب والصعود) والغليان والغثيان وما إلى ذلك، ولهذا قال سيبويه (ت180هـ):
" قابلوا بتوالي حركات الأمثال(يقصد الأبنية) توالي حركات الأفعال ".
إن هذه العلاقة ثابتة ومؤكدة ولا يخلو منها كتاب من كتب اللغة التي تدرس خصائص اللغة العربية، بل هناك كتب خاصة للبحث في هذه العلاقة، ومازال البحث فيها متواصلا لكونه من المباحث الهامة في تطور اللغة العربية من خلال خصائصها التعبيرية المتجددة. ومن البحوث
الجديدة في هذا الجانب ذلك البحث القيم الذي حاول فيه صاحبه أن يثبت العلاقة بين الصيغ الصرفية ودلالاتها في القرآن الكريم وربطهما بالإعجاز القرآني وذلك في كتابه الذي يحمل عنوان: "الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم" للدكتور حسن هنداوي.

2- أشكال العلاقة بين اللفظ ومدلوله:

لا تقتصر العلاقة بين الألفاظ ودلالاتها على ما قدمناه سابقا، وإنما تمتد إلى ظواهر كثيرة لها ومن ظواهرها ما يلي :

1- المشترك اللفظي:

يعرف المشترك اللفظي بأنه اللفظ الدال على معنيين مختلفين فأكثر. ومن الأمثلة على ذلك لفظ العين الذي تناولته كتب القدماء. فهذا اللفظ يدل على معان عديدة كما جاء عند الأصمعي (ت216هـ) في كتابه الأجناس، منها:

1- العين: النقد من الدراهم والدنانير، ليس بعَرض.
2- العين: مطر أيام لا يقلع.
3- العين: عين الإنسان التي ينظر بها.
4- العين: عين البئر، وهو مخرج مائها.
5- العين:عين النفس،أن يعين الرجل الرجلَ ينظر إليه فيصيبه بعين إلى غير ذالك.

أما الأسباب الداعية إليه فهي كثيرة، وقد حاول السيوطي (ت911هـ) أن يحددها بقوله:
" اختلف الناس فيه، فالأكثرون على أنه ممكن الوقوع لجواز أن يقع إما من واضعين، بأن يضع أحدهما اللفظ لمعنى، ثم يضعه الآخر لمعنى، ويشتهر ذلك بين الطائفتين في إفادته المعنيين، وإما من واضع واحد لغرض الإبهام على السامع حيث يكون التصريح سببا

للمفسدة كما روي عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وقد سأله رجل عن النبي(صلعم) وقت ذهابها إلى الغار: من هذا؟ قال: هذا رجل يهديني السبيل".

ويفهم من هذا النص أن هناك سببين لهذه الظاهرة:
أ- الاختلاف بين الناس في وضع اللفظ للمعنى، سواء أكان ذلك من قبل أفراد أم جماعات كما هو الحال بين لغات القبائل العربية المتباعدة عن بعضها.
ب- التمويه لدفع الضرر، مثل استعمال كلمة السبيل بمعنى الطريق أو الدين والإيمان بالرسالة التي جاء بها الرسول (صلعم).
وهناك أسباب عديدة أخرى يضيق المقام لعرضها هنا.

2- الترادف:

عرفه القدماء من اللغويين، بأنه الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد أو هو الدلالة بأكثر من لفظ على معنى واحد كالسيف والصارم فإنهما دلا على شيء واحد". هذا هو مفهوم الترادف، وهو ظاهرة شائعة في اللغة العربية. وقد عالجه القدماء في كثير من كتبهم. ولكنهم انقسموا حوله إلى فريقين:

- الفريق الأول يعترف بهذه الظاهرة، ويراها ماثلة في اللغة، ولا سبيل إلى إنكارها، والأمثلة على ذلك عديدة منها السيف الذي له العديد من الأسماء، مثل الصارم والحسام والمهند والقاطع إلى غير ذلك. ومن الكتب الهامة التي بحثت هذه الظاهرة كتاب حديث بعنوان: الترادف في اللغة لصاحبه: حاكم مالك لعيبي.

- الفريق الثاني يعترض على هذه الظاهرة ويقدم أدلته من واقع الأسماء التي قدمت للسيف على أنها صفات له أو اتحادها في الدلالة على الذات التي هي السيف.
وقد عرض السيوطي في كتابه المزهر في علوم اللغة وأنواعها وجهات النظر المختلفة من هذه الظاهرة بقوله:
" قال العلامة بن جماعة في شرح جمع الجوامع: حكي الشيخ القاضي أبو بكر بن العربي بسنده عن أبي علي الفارسي قال كنت: بمجلس سيف الدولة بحلب وبالحضرة جماعة من أهل اللغة، وفيهم ابن خالويه فقال ابن خالويه: أحفظ للسيف خمسين اسما، فتبسم أبو علي وقال: ما أحفظ له إلا اسما واحدا، وهو السيف. قال ابن خالويه: أين المهند، والصارم وكذا وكذا؟ قال أبو علي: هذه صفات.وكأن الشيخ لا يفرق بين الاسم والصفة ".

لقد عرف العرب هذه الظاهرة، وتعاملوا معها على أنها واقع سواء أكـــان ذلك على سبيل أنها صفات لشيء واحد أم على أنها أسماء وليست صفات، وكانت مثار خلاف فيما بينهم كما أشار السيوطي، وإلى الآن مـــا زال النقاش فيهـــا متواصلا بين الدارسين للغة شأنها في ذلك شأن أي قضية لغوية مثيرة للخلاف باعتبارها شأنا من شؤون البحث في قضايا اللغة، وظواهرها التعبيرية.
على أنه مهما كان هذا الخلاف بين المؤيدين والمعارضين لها وفيما إذا كانت لها سلبيات أو ايجابيات، فإنها تبقى ظاهرة لغوية موجودة في اللغة العربية ولا نريد الخوض في تفاصيلها هنا لضيق المقام لننتقل إلى ظاهرة أخرى وهي التضاد .

3- التضاد:

يقصد بالتضاد في الاصطلاح اللغوي القديم، استخدام اللفظ بمعنيين متضادين أو التعبير بلفظ واحد عن معنيين متضادين مثال على ذلك كلمة (الجوْن) فهي تطلق على الأسود والأبيض، وكذلك لفظ (الجلل)فهو يطلق على العظيم، والحقير وفي مثل هذا أيضا لفظ (الساحر) فهو

يطلق على ما هو مذموم، وسيء، وللحقير، ويستدل على هذا بقوله تعالى في سورة الزخرف (49):
" وقالوا يا أيها الساحر ادع لنا ربك بما عهد عندك".
" أراد يا أيها العالم الفاضل؛ لأنهم لا يخاطبونه بالذم والعيب في حالة حاجتهم إلى دعائه لهم، واستفادة إياهم من العذاب والهلكة ".

هذه نماذج مما ورد عند القدماء في معالجتهم هذه القضية أو الظاهرة وهي مثل غيرها من الظواهر التي كان لها أنصار كما كان لها معارضون وقد أشار بعضهم إلى هذا الخلاف عند الدارسين بقوله:
" وقد كانت الأضداد ومازالت بهذا المعنى مرادا للقول عند الباحثين، وموضعا للجدل عند العلماء والدارسين، فمنهم من قال بإمكان وقوعها وعد وضعها في مألوف القوانين اللغوية والمواضعات الاصطلاحية، وذلك لأن المعاني غير متناهية والألفاظ متناهية، وذكروا من عللها وأسبابها وشواهدها الشيء الكثير، من هؤلاء الأصمعي (ت 216هـ) وأبو عبيدة (ت213هـ) السجستاني (ت255هـ) وابن السكيت(ت244هـ) وقطرب (ت206هـ) وابن الأنباري (ت328هـ) كما يبدو ذلك واضحا من مصنفاتهم وآرائهم المنتثرة في كتب اللغة والأدب.
" ومنهم من أنكر هذه الأضداد إنكارا عنيفا وأبطلها إبطالا تاما، وتأول ما ورد منها في اللغة ونصوص العربية، وأشهر من أعلن هذا الرأي ابن درستويه (ت347هـ) فإنه ألف كتابا أسماه (إبطال الأضداد) وذهب إلى جحد الأضداد جميعها ".

والجدل في هذه القضية لم يقتصر على القدماء وإنما امتد إلى المعاصرين أو إلى دارسي اللغة اليوم ولا يخلو كتاب من كتب اللغة ذات الاهتمام بالحديث عن خصائص اللغة العربية، من التعرض لها ومحاولة مناقشتها بالإثبات أو النفي لها. ومن المؤيدين لها(محمد نور الدين المنجد) حيث خصص لهذه القضية كتابا بعنوان: الأضداد في القرآن الكريم.
ومهما كان هذا الخلاف في القديم والحديث وما أدى إليه من نتائج، فإن الاهتمام بها يدل على أنها مثل سائر القضايا اللغوية التي عرضنا لها فهي تجد من يؤيدها، كما تجد من يعارضها. ولا شك في أن هذا النقاش يثري البحث اللغوي، ويوضح أمورا كثيرة، وإن كان لا ينفي وجودها في عرف الاستخدام اللغوي لأنه هو المعول عليه في هذه القضية، ونقصد بهذا أن الدراسات السياقية للنصوص هي التي تكون المنطلق لهذه القضية بالنفي أو الإثبات.

الاشتقاق

مفهومه وأنواعه:

للغة العربية خصائص كثيرة تتميز بها. ومن هذه الخصائص ما يعرف فيها بالاشتقاق:
والسؤال هنا ما هو هذا الاشتقاق؟
ثم ما هي أنواعه؟ وما هي الكيفية التي يتم بها؟.

مفهوم الاشتقاق:هو أن تنزع كلمة من كلمة أخرى،على أن يكون ثم تناسب بينهما في اللفظ والمعنى.فمن مصدر السمع مثلا يشتق الفعل الماضي(سمع)واسم الفاعل(سامع) واسم المفعول(مسموع) إلى آخره. وتكون جميع هذه المشتقات، مثقفة في حروفها الأصلية، وفي ترتيب تلك الحروف، وفي المعني الأصلي للمصدر وهو السمع. واختلافها إنما هو في الصيغة فقط أي في صيغة الفعل الماضي، وصيغة اسم الفاعل، وصيغة اسم المفعول إلى آخر ما هنالك من صيغ كالتي تدل على الفعل المضارع وعلى اسم الزمان والمكان والمبالغة وأمثال ذلك.
فهذا النوع من الاشتقاق يسمى الاشتقاق الصغير.

أما إذا كان بين الكلمة الأصلية والكلمة المشتقة في اللفظ والمعنى دون ترتيب في الأحرف، فهذا النوع من الاشتقاق يسمى الاشتقاق الكبير والاشتقاق بالقلب ومعناه تقديم بعض أحرف الكلمة الواحدة على بعض مثل: جذب وجَبَذَ، ففيهما نرى الأحرف في كل من الفعل الأصلي والفعل المشتق واحدة، ونرى المعنى فيهما واحدا أو مقاربا، ولكن ترتيب الأحرف قد اختلف. وعلى هذا نقول: إن جبذ مشتق بالقلب من جذب(لأن جذب أكثر تداولا وشيوعا من جبذ) وهكذا نقول في عدد كبير من الألفاظ التي اشتقت بالقلب، أي بتغيير مواقع الحروف.
وثمة نوع ثالث من الاشتقاق يسمى الاشتقاق الأكبر أو الإبدال وهو انتزاع لفظ من لفظ مع تناسب بينهما في المعنى والمخرج، واختلاف في بعض الأحرف، نحو عنوان الرسالة و علوانها. ففي الثانية أبدلت اللام من نون الأولى. ويقولون إن النون واللام متناسبتان في المخرج، فكلتاهما من أحرف الذلاقة أي أحرف طرف اللسان والشفة.

والخلاصة إن الاشتقاق خاصية هامة من خصائص اللغة العربية ولهذه الخاصية علاقة بنمو اللغة، وتكاثرها،وتعدد معانيها وهي إمكانية في يد الكاتب أو المبدع،ليعبر عن معانية، وأفكاره بسهولة.
ويعود الفضل في التنبه إليه إلى ابن جني(ت392هـ)،وقد تحدث عنه في كتابه الخصائص، ومنه نقتطف لكم هذا النص الموجز:

هذا موضع لم يسمه أحد من أصحابنا،غير أن أبا علي- رحمه الله- كان يستعين به،ويخلد إليه،مع إعواز الاشتقاق الأصغر.لكنه مع هذا لم يسمه،وإنما كان يعتاده عند الضرورة،ويستروح إليه ويتعلل به،وإنما هذا التقليب لنا نحن.وستراه فتعلم أنه لقب مستحسن وذلك أن الاشتقاق عندي على ضربين:كبير وصغير. فالصغير ما في الناس وكتبهم، كأن تأخذ أصلا من الأصول فَتَتَقَرَّاه فتجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغه ومبانيه.وذلك كتركيب(س ل م)فإنك تأخذ معنى السلامة في تصرفه؛نحو سلم،ويسلم،وسلمان،وسلمى السلامة والسليم:اللديغ،أطلق عليه تفاؤلا بالسلامة.

وأما الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثية فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحدا ،تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف منها من كل واحد منها عليه،وإن تباعد شئ من ذلك عنه رُدَّ بلطف الصنعة والتأويل إليه كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد" جـ2 ص135.136.

- المعرَّب:

1-مفهومه:

يقصد بالمعرب ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوعة لمعان في غير لغتها. هذا هو التعريف الذي شاع بين القدماء، وقد ذكره السيوطي في كتابه الشهير: (المزهر في علوم اللغة وأنواعها) أما في عصرنا الحالي فيعرف بالاقتراض أو الاقتباس أو الاستعارة.

وحسب التعريف الذي ذكره السيوطي فإن المعرب يعد ظاهرة لغوية مستمدة في الأصل من حضارات الشعوب الأجنبية اقتضته الضرورة أو الحاجة إلى التجديد والتنويع والتلوين فدخل اللغة العربية وصار من مفرداتها ومن حصيلتها المعجمية، ولكنه لا يسمى معربا إلا بعد أن تدخل عليه تعديلات أو تغييرات ليتناسب مع أنظمتها الصوتية والصرفية ليسهل الاشتقاق من هو من الأمثلة التي يذكرها القدماء لهذا المعرب:

1- طه سريانية.
2-الطور سريانية.

3- الربانيون سريانية.
4- الصراط رومية.
5- القسطاس رومية.
6- الفردوس رومية.
7- المشكاة حبشية.

وغيرها ومن الملاحظ أن هذه الكلمات قد جاءت في القرآن الكريم. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هل يصح أن يقال إن في القرآن الكريم كلمات أعجمية مع القول في الآن نفسه إنه قرآن عربي مبين فكيف يمكن التوفيق بين الأمرين أو الرأيين المتناقضين؟.

2- ما هي مواقف علماء اللغة من المعرب؟:

في الإجابة عن هذا السؤال نجد علماء اللغة ينقسمون إلى فريقين بين موافق على وجود كلمات أجنبية في القرآن الكريم، ومعارض لها، ومن الموافقين على وجود هذه الظاهرة في القرآن قول أحدهم: وزعم أهل العربية أن القرآن الكريم ليس فيه من كلام العجم شيء لقوله تعالى:" إن جعلناه قرآنا عربيا"الزخرف (3) .وقوله كذلك "بلسان عربي مبين"الشعراء(195).
وحين اشتد الخلاف بين الفريقين وجد من حاول أن يقدم تفسيرا توفيقيا لهذا الخلاف ومن هؤلاء أبو عبيدة معمر بن المثنى(ت213هـ) في القرن الثاني الهجري بقوله:

" والصواب عندي مذهب فيه تصديق القولين جميعا؛ ذلك أن هذه الحروف أصولها عجمية كما قال الفقهاء إلا أنها سقطت إلى العرب فأعربتها بألسنتها وحولتها من ألفاظ العجم إلى ألفاظها فصارت عربية ثم نزل القرآن وقد اختلطت هذه الحروف بكلام العرب، فمن قال إنها عربية فهو صادق؛ ومن قال أعجمية فهو صادق".

وإلى جانب هذا الرأي التوفيقي بين الرأيين، نجد رأيا آخر لا يخالف رأي أبي عبيدة ولكنه يحاول أن يبين بعض الفروق بين كلمات أخضعها العرب لكلامهم، وينطبق عليها المفهوم السابق للمعرب. أما ما بقي من الكلمات التي لم تدخل عليها تلك التعديلات فقد كانت متوافقة مع كلام العرب، وهي في هذه الحالة ليست في حاجة إلى إدخال التعديلات عليها،وصاحب هذا التفريق بين الكلمات هو أبو حيان بقوله:

- الأسماء الأعجمية على ثلاثة أقسام:
- قسم غيرته العرب وألحقته بكلامها فحكم أبنيته في اعتبار الأصل، والزائد والوزن حكم أبنية الأسماء العربية الوضع: نحو: دِرْهم، وبَهْرَج.
- وقسم غيرته ولم تلحقه بأبنية كلامها، فلا يعتبر فيه ما يعتبر في القسم الذي قبله نحو: آجُر، وسِفْسِير.
- وقسم تركوه غير مغير، فلم يلحقوه بأبنية كلامهم ولم يعد منها، وما ألحقوه بها عُدَّ منها مثال الأول: خُراسان ولا يُثبتُ به فُعَالاَن.

3-أشهر من كتب في المعرب:

وأشهر من القدماء من كتب في المعرب هو: أبو منصور الجواليقي(ت540 هـ)حيث خصه بكتاب اسماه: (المعرب من الكلام الأعجمي) وقد نوه به السيوطي بقوله: " وقد ألف في هذا النوع الإمام أبو منصور الجواليقي كتابه: (المعرب في مجلد)، وهو حسن ومفيد".